

إيثار الإنصاف في آثار الخلاف

- كتاب الإكراه مسألة طلاق المكره واقع عندنا وهو قول عمر وعلي وحذيفة وجماعة من الصحابة والنخعي وابن المسيب وقال الشافعي وأحمد B هما لا يقع وعلى هذا الخلاف نكاحه وعتاقه ويمينه ونذره ورجعته وفيئه وأما في البيع والإجارة فينعقد موقوف النفاذ على رضاه بعد زوال الإكراه وعندهم الكل باطل .

لنا ما روى محمد C أن النبي A قال ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والعتاق ورواه الترمذي وذكر موضع العتاق الرجعة سوى النبي A بين جد الطلاق وهزله وطلاق الهازل واقع فهذا أولى .

وروى أن امرأة كانت تبغض زوجها فوجدته نائما فسلت سيفاً أو سكيناً وجلست على صدره وحركته برجلها فاستيقظ فقالت لتطلقني ثلاثاً أو لأذبحنك فناشدها A فأبت عليه فطلقها ثلاثاً ثم اختصما إلى النبي A فقال لا قيلولة في الطلاق رواه (العجلي) وروى أنه A قال كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون